

السيد رئيس مجلس النواب

الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة 124 وما يليها من النظام الداخلي لمجلس النواب نتوجه بواسطتكم إلى الحكومة
بالسؤال الآتي، أملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

**وتفضلوا بقبول الإحترام
النائبة بولا يعقوبيان**

السيد رئيس مجلس الوزراء

الأستاذ محمد نجيب ميقاتي المحترم

الموضوع: سؤال موجّه إلى الحكومة حول مناقصة إدارة وصيانة وتشغيل مراكز المعاينة والكشف الميكانيكي للمركبات الآلية.

المرجع: المادة 124 وما يليها من النظام الداخلي لمجلس النواب.

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع أعلاه،

نتشرّف بتوجيه السؤال التالي نصّه إلى الحكومة:

بما أن السيد وزير الداخلية والبلديات أصدر بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٩ قراراً قضى بوقف العمل بالمعاينة الميكانيكية حتى إشعار آخر، وطُلب إلى هيئة إدارة السير والآليات والمركبات، استيفاء رسوم السير السنوية المتوجّبة دون الطلب إلى صاحب العلاقة إبراز إفادة صادرة عن المؤسسة المُعتمّدة تُثبت أن السيارة قد خضعت للمعاينة أو الكشف الميكانيكي الدوري، وأحال شركة "فال" المشغّلة لمراكز المعاينة الميكانيكية إلى النيابة العامة التمييزية نتيجة قيام الشركة المذكورة برفع بدل المعاينة من 33.000 ل.ل إلى 120.000 ل.ل خلافاً للأصول ودون أي مسوّغ قانوني.

وبما أنه وعلى إثر ذلك أعلن السيد وزير الداخلية والبلديات عن تحضير مناقصة من أجل عودة العمل بالمعاينة الميكانيكية في أسرع وقت ممكن ، وبعد مرور سنة ونصف أي بتاريخ ٢٠٢٣ /8/٣١ جرى الإعلان عن إطلاق المناقصة المُتعلّقة بإدارة وصيانة وتشغيل مراكز المعاينة والكشف الميكانيكي للمركبات الآلية، وتم نشرها على موقع الشراء العام مع الإشادة من الوزير ورئيس هيئة الشراء العام بقانونية وشفافية هذه المناقصة ومطابقتها للمواصفات الفنية المطلوبة ، إلا أنه وقبل أيام من فضّ العروض وتحديد تاريخ 2023/10/24 أعلنت هيئة إدارة السير والآليات والمركبات عن تأجيل المناقصة بحجة إعادة النظر بدفتر الشروط وتعديل بعض نقاطه الجوهرية ومنها: معادلة الأسعار، الشروط الفنية، مصدر التمويل، دون تحديد مهلة لإنجاز هذا التعديل بحيث لم يُنجز حتى تاريخه، أي بعد مرور ما يُقارب خمسة أشهر، على الرغم من صدور بيان عن هيئة إدارة السير بتاريخ 2023/10/27 أفادته فيه بأنها " انكبّت على لإجراء هذه التعديلات الضرورية والجوهرية" مؤكّدة " أن الصفقة لن تلغى مطلقاً بل سيعاد إطلاقها وفقاً للأصول، مع الحفاظ على المهل المحددة قانوناً للإعلان والتلزم" .

وبما أنه غنيّ عن البيان بأن أهمية المعاينة الميكانيكية تكمن في كونها ضرورية للسلامة المرورية فبحسب إحصاء الدولية للمعلومات ارتفعت نسبة حوادث السير في عام ٢٠٢٣ ما مقداره ٢٢ ٪، كما تعالت أصوات الجمعيات المختصة في هذا الميدان (الياز) مُطالبية بضرورة عودة العمل بالمعاينة الميكانيكية بعد ارتفاع عدد الضحايا وهو ما سيتفاقم مع مرور الوقت نتيجة عدم صيانة أغلب السيارات عن إهمال أو حتى جهل، هذا بالإضافة إلى أن وقف العمل بالمعاينة الميكانيكية يُساهم في تشريع المركبات المخالفة أو حتى المسروقة بسبب توقّف الكشف عن هوية المركبة الذي كان يجري فحصه في المعاينة السنوية (رقم هيكل المركبة) فضلاً عن عدم إمكانية اكتشاف أي تعديل في المركبات لم يُصرّح عنه لدى الدوائر المختصة.

وبما أن المعاينة الميكانيكية ضرورية أيضاً من حيث إيراداتها التي ترفد الخزينة العامة من هذا القطاع ، حيث تستوفي الدولة ٢٥ ٪ من بدل المعاينة عن كل مركبة، فضلاً عن أن المعاينة الميكانيكية تم إيجادها نتيجة اتفاقات وبروتوكولات دولية تختص بالسياحة والسلامة المرورية عبر الدول وقد تم إقرارها بداية الأمر بموجب المادة 114 من قانون السير القديم رقم 1967/76 تاريخ 1967/12/26 وتعديلاته ووَضع النظام الخاص بهذه المعاينة بموجب المرسوم رقم 7577 تاريخ 2002/3/8 ، ثم كرّستها أيضاً المادة 159 من قانون السير الجديد رقم 243 تاريخ 2012/10/22 وتعديلاته، وبالتالي فإن تعليقها ووقف العمل بها بموجب قرار من وزير الداخلية والبلديات هو عديم الوجود وغير قانوني كونه يُعَلِّق العمل بقانون نافذ، كذلك فإن توقُّف هذا القطاع عن العمل لفترة طويلة يؤدي إلى هدر وضرر بالمعدات والأجهزة التي تعود ملكيتها للدولة وتبلُّغ قيمتها ملايين الدولارات حيث تتعرَّض للتلف بسبب عدم صيانتها وعدم استعمالها.

وبما أنه يُضاف إلى كل ذلك فإن وقف العمل بالمعاينة الميكانيكية أدى إلى فقدان حوالي ٤٠٠ عامل في هذا القطاع لعملهم دون أي أجور أو تعويضات منذ ما يُقارب العامين وهم ما زالوا ينتظرون عودة هذا القطاع للعمل للرجوع إلى أعمالهم أو أقله لمعرفة مصيرهم وتصفية حقوقهم وفقاً للأصول.

وبما أنه أمام الواقع المذكور أعلاه فإنه يقتضي توجيه سؤال إلى الحكومة حول هذا الموضوع.

لذلك،

فإننا نتشرّف بأن نوجّه إلى الحكومة وتحديدأً إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والبلديات ووزير العدل، السؤال التالي:

1- ما هي أسباب عدم إجراء مناقصة إدارة وصيانة وتشغيل مراكز المعاينة والكشف الميكانيكي للمركبات الآلية حتى تاريخه؟؟ وفي أي مرحلة أصبح تعديل دفتر الشروط العائد لهذه المناقصة؟؟ وفي حال عدم إنجاز هذا التعديل ما هي الأسباب والعقبات التي تعترض إنجازها وتحول دون إطلاق المناقصة من جديد؟؟

2- ما هي الإجراءات التي اتخذتها أو تنوي اتخاذها الحكومة، ولا سيّما وزارة الداخلية والبلديات، لإطلاق هذه المناقصة مجدداً وإنجازها وإعادة العمل بالمعاينة الميكانيكية والحيلولة دون حصول أو تفاقم الأضرار الناتجة عن توقُّفها على مختلف الصُّعد؟؟ وفي أي مدى يمكن إتمام هذه الإجراءات وإطلاق العمل من جديد بالمعاينة المذكورة؟؟

3- ما هو مصير إحالة شركة " فال " التي كانت تُشغّل مراكز المعاينة الميكانيكية إلى النيابة العامة التمييزية من قِبَل وزير الداخلية والبلديات؟؟ وإلى ماذا انتهت هذه الإحالة أو أي ملاحقة أو ملفّ قضائي آخر بحقها؟؟

وعليه،

فإننا نأمل إجراء المقتضى القانوني بعد إحالة هذا السؤال إلى الحكومة وتحديدأ إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والبلديات ووزير العدل، الجواب عليه خلال المهلة المُحدَّدة في المادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب، وإلا اضطررنا الى تحويل سؤالنا هذا إلى استجواب وفقاً للأصول.

وتفضلوا بقبول الإحترام
النانبة بولا يعقوبيان